بنـك الإنتـاج الخليـجي

Gulf Production Bank

د. رياض منصور الخليفي

DrALKHULAIFI.COM

International ISLAMI consultant
المستشار الشرعي الدولي
استشارات مالية اسلامية
Islamic Finance Consultations
دولة الكويت

حقيبة الأعمال العلمية
د. رياض منصور الخليفي

ابتكار وتصميم نموذج

﴿ بنـك الإنتـاج الخليـجي ﴾

﴿ Gulf Production Bank ﴾

أصل هذا الابتكار نموذج عمل (Business model) تضمنته ورقة بحثية بعنوان : ﴿ استراتيجية التعاون الاقتصادي الخليجي .. رؤية اقتصادية وشرعية .. مع اقتراح نموذج ﴿ بنك الإنتاج الخليجي ﴾ ، حيث قدم الباحث فيها دراسة تقييمية ونقدية لاستراتيجية التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (المعدلة سنة 2001م) ، وطرحت في المؤتمر السنوي الخامس لرابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي بعنوان ﴿ التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ﴾ ، والمنعقد في الفترة ما بين 24-23 مايو 2014م ، وجاري حالياً تقديم المشروع لحكومة مملكة البحرين .

﴿ بنـك الإنتـاج الخليـجي ﴾

﴿ Gulf Production Bank ﴾

ضرورة اقتصادية في طريق الوحدة الخليجية

سأتناول عرض مشروع ﴿ بنك الإنتاج الخليجي ﴾ من خلال العناصر التالية :

أولا : المقدمة .

ثانيا : ملخص فكرة البنك .

ثالثا : السند القانوني لإنشاء البنك .

رابعا : الدواعي والضرورات لإنشاء البنك .

خامسا : الأبعاد الاستراتيجية للبنك .

سادسا : أغراض البنك واختصاصاته الاقتصادية (طبقا لسنده القانوني) .

سابعا : رأس المال القانوني .

ثامنا : هيكل العمليات المصرفية .

تاسعا : المشاريع الإنتاجية الخليجية التي يقودها البنك .

عاشرا : هيكل قطاعات العمليات الإنتاجية بالبنك .

بسم الله الرحمن الرحيم

رابطة علماء الشريعة
بدول مجلس التعاون الخليجي

بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب تكليف

بشأن متابعة مقترح بنك الإنتاج الخليجي

ضمن فعاليات مؤتمر رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي الخامس بعنوان { التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي } بتاريخ ٢٤-٢٦رجب١٤٣٥ الذي يوافقه ٢٣-٢٤ مايو ٢٠١٤م فقد تم توجيه الدعوة لسعادة الدكتور / رياض منصور الخليفي لألقاء محاضرة عن محور التحديات الاقتصادية الخليجية ، وقد تقدم ببحث بعنوان { استراتيجية التعاون الاقتصادي الخليجي .. رؤية اقتصادية وشرعية مع اقتراح أنموذج " بنك الإنتاج الخليجي " } ، وبناء على مجموعة من الورش والاجتماعات التي عقدت لاحقا في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت لمناقشة الجوانب المختلفة حول جدوى هذا المشروع وأهميته الاستراتيجية والملحة بالنسبة لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي فقد قرر مجلس إدارة الرابطة تكليف سعادة الدكتور / رياض منصور الخليفي (الخبير المصرفي والمالي الإسلامي من دولة الكويت) بمتابعة وتفعيل التحرك والتحضير للمشروع لدى الجهات الرسمية والمختصة لدى مملكة البحرين ، وذلك بالتنسيق والتعاون مع سعادة السيد / عبد اللطيف عبد الرحيم جناحي (الخبير المصرفي والمالي الإسلامي من مملكة البحرين) ، متمنين لهما التوفيق والنجاح في القيام بالأعباء التحضيرية لهذه المسؤولية الكبيرة ، والتي نرجو أن يتحقق من ورائها الخير والرفعة والرخاء والاستقرار لدول مجلس التعاون الخليجي .

عن مجلس إدرة رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي

الشيخ عجيل جاسم النشمي

٢٠١٤/١٠/١٠

هاتف وفاكس: ١٣٦٩٦٣٩٣ – البريد الالكتروني:sslgcc@zain.com.bh

أولا : المقدمة :

يعتبر الإنتاج هو الأساس الفني في نمو الاقتصادات وتقدمها قديما وحديثا ، وهو طوق النجاة والمحرك الرئيس للتنمية الشاملة ، ويعرف الناتج الإجمالي للدولة بأنه " مقدار ما ينتجه الاقتصاد داخليا وخارجيا من السلع والخدمات خلال مدة زمنية تقدر عادة بسنة واحدة " ، إذ إن زيادة الإنتاج الحقيقي (المعروض العيني) يؤدي إلى التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية ، توسيع وتكريس قطاع الأعمال بخبراته وتقنياته ، وتقليص البطالة (توظيف العمالة) ، والحد من تضخم الأسعار ،كما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتراجع الواردات ،ويقي الاقتصاد من العجز ومن ثم تقليل احتمالات لجوء الدولة إلى الاستدانة (الدين العام) داخليا أو خارجيا ، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على قوة العملة الوطنية (الخليجية) ؛ لكونها تستند إلى أسس إنتاجية متينة وراسخة ومتنوعة ومتنامية .

ثانيا : ملخص فكرة البنك :

تقوم الدول الأعضاء بدول مجلس التعاون الخليجي العربية بإنشاء بنك خليجي بموجب اتفاقية خليجية خاصة، ويكون غرض البنك قيادة وتنفيذ المشاريع الإنتاجية لدول مجلس التعاون الخليجي ، سواء المشاريع المشتركة (العامة) ؛ أو الخاصة بكل دولة خليجية ، ليكون أداة استراتيجية مباشرة في توظيف الموارد الاقتصادية ودعم الناتج الإجمالي الخليجي والوقاية من آثار الأزمات الاقتصادية العالمية .

ثالثا : السند القانوني لإنشاء البنك :

أ / السند القانوني للتعاون الاقتصادي الخليجي :

- تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفق نظامه الأساسي بتاريخ 25 / 5 /1981م .
- تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 11 / 11/ 1981م .
- تم تحديث الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بعد عشرين عاما بتاريخ 31 / 12 / 2001م .

ب / نصوص من المستندات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي :

طبقا للنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 25/5/1981م فقد جاء في أهداف المجلس (م4) النص التالي : (تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها ، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات) ، كما نص النظام على ضرورة العمل على وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين ، ووضع على رأسها مجال (الشؤون الاقتصادية والمالية).

وبعد ستة أشهر من صدور النظام الأساسي للمجلس تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وذلك في تاريخ 11/11/1981م ، وقد نصت (م12) من الاتفاقية على أن من أهداف الاتفاقية ما يلي :

1. تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الإنتاجية فيها على أساس تكاملي .
2. توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الإنتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها .
3. توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها .

كما نصت (م 13) على تحديد أبرز مهام التعاون الاقتصادي بين دول المجلس ، ومما جاء فيها : (تولي الدول الأعضاء في إطار العمليات التنسيقية أهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلفة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة) .

وقد قام المجلس بتحديث الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بعد عشرين عاما ، وقد تم اعتمادها من الدول الأعضاء بالمجلس بتاريخ 31/12/2001م ، وقد جاءت في إطار أكثر تنظيما وتفصيلا ووعيا بمتطلبات المرحلة ، ومن ذلك ما نصت عليه (م12) بعنوان (المشروعات المشتركة) من الاتفاقية الاقتصادية المعدلة ، ومما جاء فيها : (بهدف دعم الترابط الإنتاجي بين دول المجلس والاستفادة من اقتصاديات الحجم فيها ، وتحقيق التكامل الاقتصادي وتحسين توزيع مكاسبه بينها ، تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل وإقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامة بما في ذلك :

1. تبني سياسات اقتصادية تكاملية بين دول المجلس في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية كالنقل والاتصالات والكهرباء وتقنية المعلومات والمشروعات الصحية والتعليمية والسياحية وصناعة النفط والغاز .
2. تأسيس المشروعات المشتركة على أسس تراعي المزايا النسبية لدول المجلس .
3. توفير حوافز إضافية للقطاع الخاص لإقامة المشروعات المشتركة التي تؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في دول المجلس .
4. إزالة المعوقات الإجرائية التي تتعرض لها المشروعات المشتركة ومعاملتها معاملة المشروعات الوطنية كحد أدنى).

رابعا : الدواعي والضرورات لإنشاء البنك :

هنالك العديد من الدواعي والضرورات التي تحتم على دول مجلس التعاون الخليجي أن تتجه نحو التنسيق وتفعيل التعاون الاقتصادي فيما بينها على أسس إنتاجية مشتركة صرفة ، ولذلك فقد اعتبرنا أن ﴿ بنك الإنتاج الخليجي ﴾ يمثل (ضرورة اقتصادية في طريق الوحدة الخليجية) ، وذلك طبقا لما تضمنته النصوص المشار إليها سلفا ، ويمكننا تلخيص أبرز تلك الدواعي في الآتي :

1. عمق التحديات السياسية والاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية ، والتي تحتم ضرورة تعميق وتفعيل التنسيق والتعاون الاقتصادي على المستوى الإنتاجي الحقيقي ، وذلك في طريقها نحو تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي .
2. سيادة الفكر النقدي على حساب الفكر الإنتاجي في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، الأمر الذي يتطلب إعادة التوازن وإصلاح الخلل الهيكلي باتجاه تعزيز الإنتاج .
3. وفرة الموارد الاقتصادية شبه المعطلة في مقابل إشكالية تصدير رأس المال الخليجي .

خامسا : الأبعاد الاستراتيجية للبنك :

أ/ الرؤية :

مؤسسة مصرفية إسلامية خليجية رائدة في دعم الإنتاج الخليجي الشامل محليا وعالميا بما يتفق مع الأسس العلمية والمهنية العالمية.

ب / الرسالة :

تنويع وتوطين القاعدة الإنتاجية في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .

ج / الأهداف الاقتصادية (العوائد والمزايا):

1. زيادة الناتج الإجمالي الخليجي من خلال التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية وبواسطة عمل مؤسسي إنتاجي استراتيجي .
2. تنويع مصادر الدخل الخليجي من خلال تنويع وتوطين القاعدة الإنتاجية الخليجية .
3. توطين الخبرة الإنتاجية الخليجية وفق أحدث التقنيات العالمية .
4. إيجاد مشاريع استثمار خليجية مربحة وآمنة كبديل تدريجي عن مخاطر الاستثمار الأجنبي وتهديدات تصدير رأس المال .
5. تعزيز الاستفادة من مزايا نظام (الأوفست OFFSET) على المستوى الاقتصادي الخليجي .
6. تعزيز الإصلاح الهيكلي للاقتصاديات الخليجية من خلال تحقيق التكامل الإنتاجي الخليجي ومواجهة آثار الأزمات الاقتصادية .
7. تعزيز الأمن الخليجي الشامل من خلال السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من الاحتياجات الخليجية الأساسية .
8. المساهمة في دعم وتنمية القطاع الخاص وتوظيف العمالة الخليجية والمساهمة في تأهيلها وتدريبها .

سادسا : أغراض البنك واختصاصاته الاقتصادية (طبقا لسنده القانوني) :

يختص « بنك الإنتاج الخليجي » بتطبيق ما نصت عليه (المادة 12) من الاتفاقية الاقتصادية الخليجية المعدلة (2001م) بشأن (المشروعات المشتركة) ، حيث جاء فيها : (بهدف دعم الترابط الإنتاجي بين دول المجلس ، والاستفادة من اقتصاديات الحجم فيها ، وتحقيق التكامل الاقتصادي وتحسين توزيع مكاسبه بينها ، تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل وإقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامة ؛ بما في ذلك :

1. تبني سياسات اقتصادية تكاملية بين دول المجلس في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية كالنقل والاتصالات والكهرباء وتقنية المعلومات والمشروعات الصحية والتعليمية والسياحية وصناعة النفط والغاز .
2. تأسيس المشروعات المشتركة على أسس تراعي المزايا النسبية لدول المجلس .
3. توفير حوافز إضافية للقطاع الخاص لإقامة المشروعات المشتركة التي تؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في دول المجلس .
4. إزالة المعوقات الإجرائية التي تتعرض لها المشروعات المشتركة ومعاملتها معاملة المشروعات الوطنية كحد أدنى).

سابعا : رأس المال القانوني :

رأس المال المقترح للبنك هو (عشرة مليار دولار أمريكي) (10،000،000،000 $).

ثامنا : هيكل العمليات المصرفية :

تتنوع أعمال البنك طبقا للقطاعات الرئيسة للأعمال المصرفية المتعارف عليها بصفة عامة ، وهي :

1. عمليات التمويل .
2. عمليات الاستثمار .
3. عمليات الخدمات المصرفية .

تاسعا : المشاريع الإنتاجية الخليجية التي يقودها البنك :

ويقدم البنك خدماته المتنوعة من أجل تحقيق نوعين استراتيجيين من المشاريع ؛ عامة وخاصة ، وذلك وفقا للآتي :

1. **المشاريع الإنتاجية المشتركة (العامة) بين دول مجلس التعاون الخليجي :**

حيث توجد العديد من المشروعات الخليجية الضخمة التي تتطلبها المصلحة القومية المشتركة لدول المجلس ، إلا أن طبيعة الصعوبات السياسية والقانونية والإدارية قد تحول دون تحقيقها بسبب غياب المنسق الفني بينها ، وهو الدور الذي نرجو أن يلعبه البنك في حال تأسيسه ، حيث سيقوم بتتبع المشاريع الخليجية المشتركة ودراسة جدواها الاقتصادية ، وبالتالي تحديد برنامج زمني لتنفيذها بحسب الأولوية وبما يتفق مع توجهات وخطط قادة دول المجلس .

2. **المشاريع الإنتاجية الخاصة بكل دولة عضو :**

كما سيعنى البنك بدراسة أولويات المشاريع الإنتاجية الخاصة بكل دولة عضو من دول مجلس التعاون الخليجي ، وبالتالي تقديم كافة اوجه الدعم المالي والفني والإداري لتنفيذها في الدولة العضو ، وذلك في ظل الاستفادة من خبرات ومزايا الدول الأعضاء الأخرى .

عاشرا : هيكل قطاعات العمليات الإنتاجية بالبنك :

1. قطاع إنتاج الطاقة (صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات) .
2. قطاع الإنتاج العام (الصناعة / الزراعة / الثروة الحيوانية / التعليم / الصحة / الدواء / النقل) .
3. قطاع الإنتاج الخاص .
4. قطاع الأوفست (OFFSET) .

انتهى .. وبالله التوفيق ،،